الاشتراط في صوم رمضان اداء وقضاء والصلاة والزكاة
اداء وصحة كالبيع والصلاة والزكاة

صوم يوم الشك

بنية سابقة وبمطلق النية لا يشترط لصوم رمضان اداء بنية
الفرضية حتى قالوا لو نوى ليلة الشك صوم اخر شعبان فظهر
بعد الصوم انه اول رمضان اجزاه **واما** الزكاة فتشترط لها
نية الفريضة لان الصدقة متنوعة ولم ار حكم نية الزكاة العجلة
وظاهر كلامهم انه لابد من نية الفرض لانه يحل بعد اصل الواجب
لان سببه هو النصاب النامي وقد وجد بخلاف الحول فانه
شرط الوجوب الاداء بخلاف تعجيل الصلاة على وقتها فانه غير
جائز لكون وقتها سببا الموجب وشرطا لصحة الاداء **واما** الخ
فقد منا انه يصح بمطلق النية ولكن علله بما يقتضي انه لو نوى
في نفس الامر الفريضة قالوا لانه لا يحتمل المشاق الكثيرة
الا لاجل الفرض فاستنبط منه المحقق ابن الهمام انه لو
كان الواقع انه لم ينو الفرض لم يجزئه لان صرفه الى الفرض
حمل له عليه عملا بالظاهر وهو حسن حيث لا بد فيه من
نية الفرض لانه لو نوى النفل فيه وعليه حجة الاسلام كان
نفلا ولا بد من نية الفرض في الكفارات ولذا قالوا لو ان صوم
الكفارة وقضاء رمضان يحتاج الى تبييت النية من الليل لان الوقت
صالح لصوم النفل **واما** الوضوء والغسل فلا دخل لهما في هذا المبحث
لعدم اشتراط النية فيهما **واما** التيمم فلا يشترط له نية الفريضة
لانه من الوسائل وقد منا ان نية رفع الحدث كافية وعلى هذا
الشروط كلها لا يشترط لها نية الفريضة **وان** شرطنا لها النية
لانها لا تنفل بها وينبغي ان تكون صلاة الجنازة كذلك لانها
لا تكون الا فرضا كما صرحوا به ولذا انعقد نفلا ولم ار حكم صلاة
الصبي في نية الفريضة وينبغي ان لا يشترط لكونها غير فرض

في



في حقه لكن ينبغي ان ينوي صلاة كذا التي فرضها الله على المكلف
في هذا الوقت ولم ار ايضا حكم نية فرض العين في فرض الكفاية
وفرض الكفاية فيه والظاهر عدم الاشتراط **واما** الصلاة المعادة
لارتكاب مكروه او ترك واجب فلا شك انها جائزة لا فرض لقولهم
بسقوط الفرض بالاولى فعلى هذا ينوي كونها جائزة لنقص
الفرض على انها نفل تحقيقا واما على القول بان الفرض يسقط
بها ولا خفاء في اشتراط نية الفرضية **واما** نية الاداء والقضاء ففي
التاتارخانية اذا عين الصلاة التي يؤديها صح نوى الاداء والقضاء
وقال فخر الاسلام وغيره في الاصول في بحث الاداء والقضاء ان احدهما
يستعمل مكان الاخر حتى يجوز الاداء بنية القضاء وبالعكس وبيانه
ان ما لا يوصف بهما لا يشترط له كالعبادة المطلقة عن الوقت
كالزكاة وصدقة الفطر والعشر والخراج والكفارات وكذا ما لا
يوصف بالقضاء كصلاة الجمعة فلا التباس لانها اذا فاتت مع
الامام يصلي الظهر واما ما يوصف بهما كصلاة الخمس فقالوا
لا يشترط ايضا قال في فتح القدير لو نوى الاداء على ظن بقاء
الوقت فتبين خروجه اجزأه وكذا عكسه وفي البناية لو نوى
فرض الوقت بعد ما خرج الوقت لم يجزه وان شك في خروجه
فنوى فرض الوقت جاز وفي الجمعة ينويها ولا ينوي فرض
الوقت لاختلاف فيه وفي التاتارخانية كل وقت شك في
خروجه فنوى ظهر الوقت مثلا فاذا هو قد خرج اختار
الجواز واختلفوا ان الوقتية يجوز بنية القضاء اختار الجواز
اذا كان في قلبه فرض الوقت ولذا الفضائية الاداء هو المختار
وذكر في كشف الاسرار شرح اصول فخر الاسلام ان الاداء